بتاريخ: 15 ديسمبر 2021 العدد: 658 المصدر: الأهرام

٢٦٨ مليار جنيه تمويلات لمليون مشروع متوسط وصغير

أكد البنك المركزي مواصلة استخدام كل أدوات السياسة النقدية لمواجهة التطورات الخاصة بالموجة التضخمية العالمية وارتفاع الأسعار الذي نتج عن زيادة الطلب مع بدء التعافي الاقتصادي، وذلك في إطار التوجيهات الرئاسية بالمتابعة الدقيقة لتطورات الأسواق العالمية والموجة التضخمية وتأثيرها على السوق المحلية.

وأشار المركزي إلى استمرار المبادرات والجهود الخاصة بدعم القطاعات المتضررة من أزمة كورونا ومنها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لهذه الجهود والمبادرات فقد بلغت قيمة الزيادة في محفظة القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فيما بين ديسمبر 2015 ويونيو 2021 نحو 268 مليار جنيه لأكثر من مليون مشروع، في إطار مبادرته بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة لتلك المشروعات لتصل إلى نسبة 25%.

رابط الخبر

الرأي

- بالتأكيد من الجيد الاهتمام الحكومي بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في أوقات الأزمات، ولكن من الهام طرح بعض النقاط الهامّة والتساؤلات.

- بدايةً، من المهم تقييم تجربة التمويل خلال الفترة من 2015-2021، ليس فقط من جانب البنك المركزي والبنوك التجارية ولكن أيضاً من حيث مدى نجاح المبادرة من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنفسهم.

- فمثلاً هناك اختلافات بين المشكلات التي يعاني منها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجهما معاً يُخفي الكثير، كما أن التعامل القطاعي مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أفضل من التعامل معهما في المجمل.

- كذلك يعاني صغار المستثمرين من أسلوب التعامل التمويلي والضمانات المطلوبة من قبل البنوك، حيث إنها لا تختلف عما يُطلب من المشروعات الكبيرة، وهو ما يمثل مشكلة نظرا لأن أصحاب المشروعات الصغيرة ليس لديهم ضمانات، والمتبع في دول العالم أن يكون المشروع نفسه هو ضمانة التمويل. ومن التجارب الناجحة التي طبقت هذا المبدأ، مبادرة تمويل البنك الأهلي لمشروع "وظيفتك جنب بيتك".

- من الهام أيضاً تقييم مدى استيفاء نوع التمويل لاحتياجات المشروع، فعلى سبيل المثال تحتاج المشروعات في بدايتها وخلال مراحل ريادة الأعمال إلى رأس مال ملاك Angel Capital وتمويل المخاطر Venture Capital، وليس القروض التقليدية.

- كما أنه في كثير من الأحيان تحتاج المشروعات إلى رأس المال العامل Working Capital وليس الاستثمار في الآلات والمعدات، ومعظم القروض المرتبطة بسعر الفائدة المنخفض موجهة إلى شراء الآلات والمعدات، فإلى أي مدى تحققت احتياجات المشروعات الصغيرة؟ تساؤل من الهام الإجابة عليه.

- وفيما يخص تقييم التجربة من جانب البنوك، وقد تم بالتأكيد من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية، إلا أن هناك تساؤلات هامة هنا أيضاً، على سبيل المثال:
    - ما هي القطاعات التي استفادت من التمويل وإلى أي مدى تتفق هذه القطاعات مع الاحتياجات التنموية لمصر؟ فالقطاع الصناعي على سبيل المثال هو أكثر القطاعات توليدا لفرص العمل، ومن ثم من الهام التعرف على حجم حصوله على التمويل.
    - هل المشروعات المستفيدة هي استثمارات جديدة Greenfield Investments أم توسعات أم أنها مشروعات قائمة استغلت القروض لحل مشكلات تمويلية سابقة؟ وما هي نسبة كل منها؟
- وأخيراً، هناك ثلاث نقاط تجدر الإشارة إليها:

1. أهمية تقييم التجربة خلال عامي 2020 و2021 بشكل جاد من الجانبين للتعرف على أهم الإجراءات التي اتُّخذت منذ بداية تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع ظهور أزمة كوفيد-19 واستمرارها إلى الآن بفعل الموجات العالمية للتضخم، وتأثير هذه الإجراءات على أداء المشروعات.
2. أن الملف التمويلي للمشروعات الصغيرة لا يؤثر عليها منفرداً وإنما يتأثر بالسياسات التي يتم تطبيقها في المجالات والمراحل الأخرى، مثل الضرائب والنقل والإجراءات الإدارية وغيرها، ومن هنا تأتي أهمية التعرف على المشكلات التي تمنع المشروع الصغير من الاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة.
3. أهمية تقييم إلى أي مدى استفادت هذه الفئة من المستثمرين من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(c) 2021 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة